مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية في ظلّ الأزمات الراهنة

مثنى العبيدي *

ملخص: تعدّ أزمتا الهجرة واللجوء في المنطقة العربية من الأزمات والمشكلات المعقدة؛ فالهجرة واللجوء في المنطقة يتماثلان من حيث انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى أخرى لأسباب متعدّدة: سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويختلفان من حيث الإرادة في هذا الانتقال؛ إذ إنّ الهجرة قد تكون اختيارية، بينما اللجوء يكون اضطراريًّا. وفيما يخصّ المنطقة العربية فإن الانتقال فيها على الأغلب اضطراري. وتشهد المنطقة أطول أزمة لجوء وأعقدها، تتمثّل في لجوء الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى الآن، ثم جاءت أزمة لجوء العراقيين والسوريين، ولهذه الأزمة تداعيات تمسّ الدول المصدّرة والمستقبلة للاجئين، وهذا ما يستدعي وضع حلول جذرية لأسباب الأزمة ونتائجها.

* باحث، العراق

Migration and Asylum Problem in the Arab Region Under Current Crises

MUTHANA AL OBAİDİ*

ABSTRACT Migration and asylum are complex crises in the Arab region. Migration and asylum are similar in that they are both acts of movement from one country to another for a specific reason be it political, security, economic, or social. While they differ concerning the will of this movement; migration may be optional, while asylum is compulsory. As for the Arab region, the movement is mostly forced. The region has witnessed the longest and most complex refugee crisis: the Palestinian refugees' displacement since 1948; and the refugee crisis of Iraqis and Syrians, which has repercussions in for countries that export and receive refugees. Thus, it is necessary to find radical solutions for this crisis and its consequences.

* Researcher, Iraq

رؤية تركية
2019 - (8/1)
197 - 179

المقدمة

تمرّ المنطقة العربية بتحديات ومشكلات عديدة: سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، تتمثل في الصراعات والحروب، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات والمشكلات الدينية والطائفية والاجتماعية، وغيرها من التحديات التي كان لها أثر كبير في ظهور مشكلات وتحدّيات أخرى، مثل مشكلة الهجرة واللجوء التي أصبحت من المشكلات والقضايا المهمّة والمؤثرة، التي تستدعي الاهتمام والدراسة والمعالجة على المستويين الداخلي والخارجي.

ومشكلة الهجرة واللجوء ليست وليدة الأوضاع والظروف الراهنة بقدر ما تعود إلى مراحل تاريخية قديمة عرفتها المجتمعات البشرية الأولى، بصرف النظر عن اختلاف الهجرات وطبيعتها، والأسباب التي أدت إليها، بيد أن الأمر اختلف بالنسبة لهذه الظاهرة الإنسانية في القرن العشرين، مثلما اختلفت أشكالها وأسبابها التي كانت في أغلبها جغرافية أو اقتصادية سابقًا، لتكون الأسباب والعوامل سياسية واقتصادية وأمنية، بما تتضمّنه من صراعات وحروب ونزاعات داخلية وخارجية أكثر تأثيرًا من العوامل والأسباب الأخرى.

وتشكّل المنطقة العربية من بين أكثر مناطق العالم من حيث تأثرها بظاهرة الهجرة واللجوء، لما تمرّ به من تحوّلات، وتتعرض له من أحداث مختلفة جعلت منها من المناطق المرسلة والمستقبلة للمهاجرين واللاجئين، سواء من مواطنيها أم من مواطني الدول والمناطق المجاورة، ومن هنا تثار عدة أسئلة بخصوص هذه المشكلة، لعل أهمها: كيف نشأت وتطورت مشكلة الهجرة واللجوء في المنطقة العربية؟ وما أسبابها وعواملها في المنطقة؟ وكيف تؤثر؟ وما تداعياتها على المجتمعات العربية؟ وما الحلول المقترحة لمعالجتها مستقبلًا؟

أوّلًا: مفهوم الهجرة واللجوء

لا يختلف مصطلحا الهجرة واللجوء عن باقي المصطلحات في الدراسات الاجتماعية والإنسانية من حيث عدم وجود تعريف مانع جامع لهما يتّفق عليه العلماء والدارسون، بل إنّ لكل منهما تعريفات عديدةً تختلف بحسب وجهات النظر لمتبنيها، سواء من الدارسين والباحثين أم من المنظمات المعنية بظاهرة الهجرة أم من الدول ذات الصلة بها.

1 - مفهوم الهجرة: للهجرة العديد من التعريفات والمضامين، فهي بشكل عام تشير إلى أنّها "عبارة عن عملية الحركة والانتقال من منطقة إلى أخرى، إمّا لتحسين وضع الإنسان الاقتصادي، وإمّا هربًا من ظروف مناخية سيئة، أو ظواهر طبيعية مختلفة. من الأنماط أيضًا هجرة الكفاءات العلمية ونزيف الأدمغة بعوامل طرد تتعلق بواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعوامل جذب تتعلق بالأجور ومستوى المعيشة. وللهجرة مخاطر وتداعيات تتعلق بفقدان الاستثمارات التعليمية والمالية، وهدر وضياع رأس المال البشري، وإضعاف القوى المنتجة والعاملة التي يرتكز عليها المجتمع"[1]. والهجرة: "هي مغادرة

الشـخص إقليـم دولته، أو الدولة المقيـم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنيـة الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة"[2].

وتعرّف الهجرة بأنّها: "التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة، بغض النظر عن المسافة المقطوعـة، ودون الاهتـمام بكون الهجرة حـرّة أو إجبارية، أو التفريق ما بـين الهجرة الداخلية والهجـرة الدوليـة"، وتعرّف أيضًا بأنها: "انتقال الشـخص من مكانه الأصـلي، أو المكان الذي غادره إلى مكان آخر جديد، يقصده بشرط أن يجتاز الشخص المهاجر حدودًا إدارية، أو حدودًا سياسية لبلدان معينة، وتقتضي الهجرة التغيّر الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة، دون الاكتراث بالمسافة التي يقطعها الشخص المهاجر"[3].

كـما تعـرّف الهجـرة أيضًـا بأنها تعنـي: "انتقال الفـرد أو الجماعة من مجتمـع لآخر، وهذا الانتقـال غالبًا مـا يتضمن التخلّي عن محيط اجتماعي معين، والدخـول في محيط اجتماعي آخر، وهـذا يعرف بالهجرة الداخلية، أمّا إذا انتقل الفرد إلى خارج الحدود السياسـية لدولته فيعرف بالهجرة الخارجية"[4].

ومـن هـذه التعريفـات يتضح أن الهجرة تتضمن الانتقال من مـكان إلى مكان آخر نتيجة لأسباب وعوامل مختلفة، من أجل تغيير حال، أو وضع الشخص المهاجر إلى وضع آخر أفضل ممـا كان عليـه وفي مكان آخر غـير مكانه الأصلي، وعلى الأغلب تكون الإقامة الجديدة ليسـت بالمؤقتة.

وللهجرة أنواع مختلفة تتباين بحسب المعيار الذي تصنّف على أساسه، فبناءً على المعيار المكاني أو الجغرافي تنقسم إلى: الهجرة الداخلية: وتعني الانتقال الجغرافي للسكان بين الوحدات الإدارية التابعة للدولة، مثل الهجرة من الريف إلى المدينة، أو إلى المراكز الحضرية داخل الدولة، ولها عوامل عدة، منها التكلفة المنخفضة، وسهولة الانتقال، وانعدام الموانع القانونية، والاستعداد النفسيّ... وغيرها، والهجرة الخارجية: وتعني انتقال السكان دوليًّا؛ أي من دولة إلى أخرى من خلال عبور الحدود السياسية لها، من أجل الاستقرار الدائم، والعمل، من دون النظر إلى المسافة المقطوعة، سواء كانت قصيرة أم طويلة.[5]

لا يختلف مصطلحا الهجرة واللجوء عن باقي المصطلحات في الدراسات الاجتماعية والإنسانية من حيث عدم وجود تعريف مانع جامع لهما يتّفق عليه العلماء والدارسون بل إنّ لكل منهما تعريفات عديدةً

وتقسم الهجرة بناءً على معيار الرغبة أو الاختيار إلى الهجرة الاختيارية: وتعني مغادرة الأفراد طواعية من دولة الموطن قاصدين الدخول إلى إقليم دولة أخرى والبقاء فيها بصفة دائمة، أو لفترة معينة بغرض العيش ولأسباب مختلفة،[6] والهجرة القسرية: وتعني الهجرة الاضطرارية التي يجبر عليها الفرد أو الجماعات جبرًا، إمّا لأسباب اقتصادية أو سياسية قهرية[7].

وتقسم بناءً على المعيار الزماني إلى: هجرة مؤقتة: وتعني انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة لمدة محددة على أن لا تكون من أجل السياحة أو التجارة أو التعليم، وهجرة دائمة: وتعني أن ينتقل الفرد أو الجماعة من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة بشكل مستقر أو دائم، بغض النظر عن الأسباب وراء إقامته هذه.[8]

أمّا التقسيم الأخير فيكون بناءً على مدى شرعيتها أو قانونيتها، وتقسم إلى: هجرة شرعية: وتعني الهجرة المنظمة والقانونية التي تتمّ وفقًا للإجراءات والضوابط القانونية والشكلية المتعامل بها دوليًّا، والمتطابقة مع ما يفرضه قانون كل دولة من الدول، وتقابلها الهجرة غير الشرعية: التي تعرّف بأنها تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أيّ إقليم في أيّ دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحدّدة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد.[9]

2 – مفهوم اللجوء: تتعدد وتختلف تعريفات مصطلحي اللجوء واللاجئ تبعًا لتباين الظروف والوقائع التي يعيشها الشخص، أو طبقًا للملابسات التي تسبّبت باللجوء، كما تعدّدت في المواثيق والمعاهدات الدولية والقانون الدولي، إذ عرفت اتفاقية جنيف عام 1951 اللاجئ بأنه: "كلّ شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرّره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظلّ بحماية دولته، أو غير راغب بسبب

ذلك الخوف أن يعود إلى دولته"[10]. وترى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن "اللاجئين هم أشخاص يعيشون خارج بلدهم الأصل؛ بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد، أو العنف، أو ظروف أخرى مخلّة بالأمن العام بشكل خطير، ويحتاجون بذلك "للحماية الدولية"، وغالبًا ما يعيشون في ظروف خطيرة لا تحتمل، تدفعهم لعبور الحدود الوطنية بحثًا عن الأمان في البلدان الأخرى"[11].

وقد تشترك ظاهرتا الهجرة واللجوء في مسألة الانتقال من دولة إلى أخرى، وكذلك في مسألة تشابه بعض الدوافع والأسباب، ولاسيّما السياسية والأمنية، ولكنهما يختلفان في مسألة أن الهجرة قد تكون طوعية، وغالبًا ما تكون خلفها أسباب اقتصادية، بينما يكون اللجوء بالانتقال الاضطراري أو القسري، ويكون للاجئ وضع قانوني خاصّ به، ويكون من الصعوبة عودته إلى بلاده في ظلّ الظروف التي اضطرته إلى اللجوء، على العكس من المهاجر لأسباب اقتصادية أو اجتماعية الذي يمكنه الرجوع إلى دولته من دون تعرّضه إلى الخطر أو التهديد.

ثانيًا: أسباب الهجرة واللجوء في المنطقة العربية

تكمن خلف مشكلة الهجرة واللجوء التي تشهدها المنطقة العربية مجموعة من العوامل والأسباب المختلفة، تتباين من دولة عربية إلى أخرى، وتتمثّل بالأسباب والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ولكن ليس بالضرورة أن يتوافر كل هذه الأسباب في وجود ظاهرة الهجرة أو اللجوء، فقد يكون جلّ هذه الأسباب وراء هجرة ونزوح مواطني إحدى الدول العربية، وقد تكون الأسباب الأمنية والسياسية سببًا في هجرة مواطني دولة عربية أخرى، وقد تكون الأسباب الاقتصادية وراء حالة ثالثة، وهكذا، ومن هنا يمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يأتي:

الأسباب السياسية والأمنية:

وتعدّ هذه الأسباب الأكثر تأثيرًا في وجود ظاهرة الهجرة، ومشكلة اللجوء على مرّ العصور والمراحل التاريخية، إذ إن أوضاع عدم الاستقرار السياسي والأمني، ووجود الأنظمة الاستبدادية، وانعدام الحريات، وضعف المشاركة السياسية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتشار السجون والمعتقلات، والتدخلات العسكرية الداخلية، وكثرة الانقلابات، والصراعات الداخلية، والحروب الأهلية، والحرمان السياسي، كل هذه الأسباب دفعت الأفراد إمّا للخروج قسرًا واضطرارًا أو طوعًا للبحث عن الأمن والاستقرار، والبحث عن مكان آمن يحفظون به أنفسهم، ويحققون لهم الكرامة الإنسانية وحرية التعبير والرأي وباقي متطلبات الحياة الآمنة.[12] وقد تسبّب التدخل الخارجي والاحتلال والاستيطان الصهيوني بحدوث أكثر موجة لجوء وهجرة تعقيدًا واستمرارًا في المنطقة العربية منذ عام 1948 عندما

قام على الإحلال والإبعاد والتهجير القسري للسكان الأصليين الفلسطينيين، ورفض عودة اللاجئين إلى ديارهم الذي هو حقّهم الطبيعي، وأدّى هذا الاحتلال إلى تهجير 711000 فلسطيني تحوّلوا إلى طالبي لجوء بعد عام 1948، ثم هجّر ما بين 280000 و325000 فلسطيني بعد حرب 1967، حتى صار الفلسطينيون أكبر عدد من اللاجئين على الصعيد العالمي بعدد يقدّر بـ5 ملايين لاجئ من الجيل الثاني والثالث المنحدرين عن الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين، فضلًا عن مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، وآخرين في لبنان وسوريا والأردن وباقي الدول العربية.[13]

وفي سياق الاحتلال أيضًا تسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بلجوء ما يقرب من 2.5 مليون عراقي إلى الدول العربية، إذ لجأ معظمهم إلى سوريا والأردن ولبنان ومصر وغيرها من الدول العربية.[14]

كما أنّ الاضطرابات والصراعات السياسية والمسلحة التي تعصف بكل من العراق وسوريا وليبيا واليمن منذ عدة سنوات، التي استهدفت المدنيين من أفراد وجماعات على أساس الهويات الطائفية والدينية والعرقية عبر ممارسات تجلّت بعمليات تشريد وقتل للسكان المحليين في ظلّ ضعف الأنظمة، ودخولها بصراع مسلح ضد شعوبها، وتداعي الحدود، وظهور الفواعل المسلحة من غير الدول المتمثلة بالجماعات الإرهابية والمليشيات، وبروز الهوية الطائفية والعرقية على حساب الهوية الوطنية التي كانت محقّقة للتجانس المجتمعي- جعلت كلًّا من العراق وسوريا بؤرة للموت والدمار، إذ وصل ذروة ما فرّ من العراق إلى ما يقرب من 4 ملايين عراقي، وما فرّ من سوريا إلى ما يقرب من 12 مليون سوري في عام 2015،[15] ففي الساحة العراقية كانت الصراعات الطائفية، ثم استيلاء تنظيم داعش على العديد من المدن والمناطق العراقية- سببًا لفرار مئات الآلاف من المدنيين إلى أماكن أخرى داخل العراق وخارجه حفاظًا على أرواحهم وأسرهم. مثلما أدت تطورات الأوضاع العنيفة في ليبيا وسوريا واليمن إلى زيادة كبيرة في أعداد الفارّين من الصراع والموت في هذه الدول حيث لجأوا إلى دول عربية وأجنبية أخرى، ولاسيّما الأردن ولبنان وتركيا، وبشكل أقل دول الخليج العربي والدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي.[16]

الأسباب الاقتصادية:

إذ تؤكّد مختلف المؤشرات والتقارير والدراسات أن الأسباب الاقتصادية تمثّل أحد الأسباب الرئيسة في تنامي ظاهرة الهجرة، وسعي الأفراد إلى مغادرة بلدانهم، من دون النظر إلى الطريقة التي يهاجرون بها، سواء أكانت بطرق وأساليب قانونية ومشروعة أم غير ذلك.[17]

وتتوزع الأسباب الاقتصادية بين البطالة والتشغيل المنقوص والمفقود ونمو القدرة العاملة، وقد حدّدت الأمم المتحدة في أحد تقاريرها أنه يكمن خلف الهجرة أربعة دوافع

تتجلى في: ازدياد أعداد الشباب في الدول النامية، وتناقص فرص العمل، وزيادة حدّة الفوارق بين الدول الغنية والدول النامية وازدياد الوعي بهذه الفوارق، وسهولة سفر أو طرق الهجرة التي صارت متوفرة للجميع في ظلّ التقدّم والتطوّر الحاصل في وسائل النقل والاتصال الدولية. وهذا صحيح، فالبطالة تشكّل دافعًا كبيرًا لهجرة العديد من أبناء الدول العربية؛ لكونها أزمة فرضت نفسها على المجتمعات العربية، إذ وصلت نسبة البطالة في الدول العربية إلى 25.5 ٪، وهذا النسبة هي النسبة الأعلى على المستوى العالمي[18]. كما أنّ للفقر أيضًا تأثيرًا في المجتمعات التي تعاني البطالة، حتى إنّ نسبة الفقراء وصلت إلى أكثر من 7.5 ٪ من سكان الدول العربية مؤخّرًا[19] نتيجة لضعف التنمية، وعدم الاستقرار، والفساد المستشري، وإخفاق الحكومات والأنظمة في مجال تحسين المستوى المعاشي، وتقديم الخدمات. كل تلك الأوضاع أسهمت في أن يسلك أبناء الدول العربية طريق الهجرة؛ لتأمين حياة مناسبة، والحصول على فرص العمل التي تحسّن مستوياتهم المعاشية.

تكمن خلف مشكلة الهجرة واللجوء التي تشهدها المنطقة العربية مجموعة من العوامل والأسباب المختلفة تتباين من دولة عربية إلى أخرى وتتمثّل بالأسباب والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الأسباب الاجتماعية والنفسية:

وتؤثر هذه الأسباب من خلال الظروف الاجتماعية ذات الصلة بوجود بيئتين: واحدة تكون طاردة، والأخرى جاذبة، بحيث تكون حركة السكّان من البيئة الطاردة صوب البيئة الجاذبة، وتوجد عوامل في البيئة الطاردة تحدث في نفس المهاجر شعورًا داخليًّا ينفّره من بيئته الأصلية، ويحدوه على البحث عن بيئة جديدة يتوقّع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيشها في بيئته الأصلية، وتتمثّل في: صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده في أي مناسبة أو إجازة، أو ما يظهره من مظاهر الغنى والترف وأسباب نفسية وذاتية تخصّ الميول الشخصية للأفراد، وتبرز من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوّق الاجتماعي.[20] كما أنّ العديد من الأفراد يهاجرون بسبب ما يبنونه من أحلام التطلع والانبهار بما في العالم الغربي من حريات وتطوّر يفتقر إليهما الأفراد في المنطقة العربية.[21]

ثالثًا: دول الهجرة واللجوء في المنطقة العربية

تعدّ المنطقة العربية في مقدمة مناطق العالم من حيث ضمّها أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين والنازحين، وتتوزع دولها بين مصدّر للهجرة واللجوء، ومستقبل لها، وبين هذه الدول دول تحوّلت من مستقبل إلى مصدّر بعد أن اضطربت أوضاعها، وشملها عدم الاستقرار، وتأتي في مقدمة هذه الدول العراق وسوريا وليبيا، إذ تحوّلت من بلدان مستقبلة

للمهاجرين واللاجئين ولاسيّما الفلسطينيين إلى دول ذات بيئة طاردة؛ بسبب تفاقم أوضاع الصراع، وعدم الاستقرار السياسي والأمني فيها، وفي المقابل تستضيف دول أخرى في المنطقة العربية لاجئين ومهاجرين، سواء من داخل المنطقة أم من خارجها،[22] مثل لبنان والأردن ودول الخليج العربي ومصر وغيرها من الدول العربية.

كما تختّص المنطقة العربية بأهم حالات اللجوء في العالم التي تتمثل في: اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا منذ أربعينيات القرن المنصرم، واللاجئين الصحراويين الذين يعيشون "أوضاع اللجوء طويل الأمد"، ويناظرون ثاني أقدم حالة لجوء في العالم.[23] أمّا حالة اللجوء والنزوح السوري التي ظهرت عام 2011 فوصل فيها عدد اللاجئين السوريين إلى ما يقارب من 12 مليونًا، توزعوا بين الداخل السوري وخارجه.

ويمكن تتبّع ظاهرتي الهجرة واللجوء في المنطقة العربية من خلال تتبّعهما في الدول المصدّرة والمستقبلة لها، وذلك وفق الشكل الآتي:

أهمّ الدول المصدّرة للمهاجرين واللاجئين:[24]

- العراق: إن تداعيات ظروف مرحلة الاحتلال الأمريكي منذ عام 2003، وما تبعها من تدهور أمني، وصراعات طائفية، ونزاعات مسلحة، وظهور الجماعات الإرهابية، ثم مرحلة سيطرة تنظيم داعش على أجزاء كبيرة من العراق- أدّت إلى موجة كبيرة من النزوح

على المستويين الداخلي والخارجي، وقد وصلت آثار هذه الأوضاع إلى اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فتعرّضوا للتهجير القسري مرة أخرى، وتوجّهوا إلى دول الجوار.

– سوريا: أصبحت بسبب الصراع المسلّح الدائر فيها المصدر الأول للاجئين في المنطقة، إذ فرّ منها أكثر من 5 ملايين سوري، وصاروا لاجئين في دول الجوار، ونزح ما يقرب من 6 ملايين سوري داخليًّا. كما أنّ الفلسطينيين في سوريا تعرّضوا أيضًا للانقسام، واضطرّوا إلى هجرة ثانية في ظل تدهور الأوضاع السورية.

– ليبيا: أدّت تطورات الأحداث منذ عام 2011 والنزاع المسلّح في ليبيا إلى نزوح أعداد كبيرة من الليبيين والعمال والمهاجرين واللاجئين العرب في ليبيا إلى دول الجوار الليبي، وقد اتّجه معظمهم إلى تشاد وتونس ومصر والجزائر، وأصبحت ليبيا بلدًا ذا بيئة طاردة للسكّان، خلافًا لما كانت عليه سابقًا، إذ كانت مستقبلة لهم.

– اليمن: تعاني اليمن أزمات متلاحقة، ولاسيّما الأزمة الأخيرة التي استولى فيها الحوثيون على السلطة عام 2015، فالبلد يعاني عدم استقرار سياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا. شهد اليمن منذ عام 2015 ارتفاعًا هائلًا في عدد اللاجئين داخليًّا، إذ وصل عددهم إلى أكثر من مليون لاجئ في أنحاء اليمن، وفي المقابل استقبل اليمن ما يقرب من 245.801 لاجئ، شكّل الصوماليّون حوالي 95 ٪ منهم، كما أنّ ما يقرب من 19.592 مهاجرًا اتّجهوا صوب اليمن من القرن الإفريقي، فضلًا عن أعداد من اللاجئين من سوريا والعراق في أثناء انتقالهم إلى دول الخليج العربي.

– فلسطين: أمّا فلسطين فهي البلد الأول عربيًّا الذي تهجّر أبناؤه منذ عام 1948، وسكّانها هم الأكثر نزوحًا من حيث العيار الزمني.

– مصر والسودان ودول أخرى: تضاف هذه الدول إلى الدول السابقة، إذ فيها العديد من عوامل البيئة الطاردة لسكّانها.

أهمّ الدول المستقبلة للمهاجرين واللاجئين:

– الأردن: تعدّ الأردن من أكثر الدول تعرّضًا لموجات من الهجرة واللجوء، قادمة من البلدان العربية المجاورة لها، إذ استقبلت الموجات الأولى واللاحقة للاجئين الفلسطينيين من عام 1948، حتى وصل عددهم إلى ما يقرب من 1،880.740 لاجئًا فلسطينيًّا، وهم يشكلون نسبة 41.8 ٪ من اللاجئين الفلسطينيين في العالم، يعيش بعضهم في مخيمات، وبعضهم الآخر استطاع الاندماج في المجتمع، ويمارس حياته بشكل اعتيادي.[25] وقد حدّدت مسألة الأصل الوطني المنظور الأردني تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومنح الأردنّ المواطنة الكاملة لأغلبية اللاجئين الفلسطينيين، وأصبح النظام الأردني بمرور الوقت يعتمد على توازن دقيق بين مصالح القبائل الأردنية في الضفة الشرقية لنهر الأردن ومصالح الأردنيين

من أصل فلسطيني، ويتجلى جزء من هذا التوازن في تأكيد الهوية الأردنية المميّزة لمواجهة أي مسعى أو مقترح دولي بأن تصبح الأردن وطنًا بديلًا للفلسطينيين،[26] كما استقبلت الأردن اللاجئين والمهجّرين العراقيين منذ عقد التسعينيات، وازداد عددهم بشكل كبير في ظل مرحلة ما بعد عام 2003، حتى تجاوز عددهم أكثر من 500 ألف عراقي،[27] يعيشون في العاصمة عمّان، وعدد من المحافظات الأخرى بشكل اعتيادي، لا في مخيمات، كما هو الحال مع الفلسطينيين. واستضافت الأردن منذ عام 2011 موجة جديدة من اللاجئين والمهجّرين السوريين، وقد وصل أعداد من يقطن في المخيمات منهم إلى ما يقرب من 600 ألف، بينما يقدّر عدد السوريين في باقي أنحاء الأردن المختلفة بمليوني لاجئ إضافي، ويعيش الكثير من السوريين بشكل اعتيادي ضمن المجتمع الأردني؛ لسهولة الاندماج مع أفراده ثقافيًا ولغويًا، واستطاع العديد من السوريين الدخول إلى سوق العمل، وفتح مشروعات لهم، كالمطاعم، والشركات، والتنافسية في المدن الكبرى.[28]

وقد اعتمدت الأردن "سياسة الأبواب المفتوحة" مع السوريين، ومنحتهم الحماية، وأعفي السوريون من الحصول على تأشيرة الدخول، أو تصريح الإقامة، ومنحت الأردن اللاجئين السوريين من خارج المخيمات الحقّ في حصولهم على الرعاية الصحية، والتسجيل في المدارس العامة، واستمرّت سياسة الأبواب المفتوحة منذ بداية الصراع في سوريا في آذار 2011 إلى حزيران 2016 حينما أغلقت الحدود لأسباب عدّتها الأردن متعلقة بالأمن القومي الأردني.[29]

– لبنان: تستضيف لبنان أعدادًا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، إذ يوجد فيه ما يقرب من 441.005 لاجئين فلسطينيين، يشكّلون نسبة 9 ٪ من اللاجئين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية،[30] ويقيمون في 12 مخيمًا للاجئين في البلاد بعد أكثر من ثمانية عقود من وصولهم إلى لبنان، وباستثناء العائلات المسيحية الفلسطينية من الطبقة المتوسطة لم يمنح اللاجئون الفلسطينيون حقوق المواطنة؛ خشية حصول أي تغيير في توازن البلاد الطائفي،[31] وتعرّض اللاجئون الفلسطينيون لصعوبات وأحداث دموية في لبنان نتيجة خلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل لبنانية أدّت إلى تلك الأحداث التي تسبّبت بوقوع مجازر مخيم تل الزعتر وصبرا وشاتيلا في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.[32]

كما تستضيف لبنان اللاجئين السوريين الذين يقدر عددهم بمليوني سوري، وسهّل عبورهم غياب الحدود الواضحة بين سوريا ولبنان. يعبر هؤلاء اللاجئون من شمال لبنان بشكل أساس، وتشير معلومات إلى أنهم يعبرون من منطقة بعلبك شرق البلاد، وقد أرغم اللاجئون السوريون على الاندماج من خلال الانتقال إلى أبنية قائمة في أحياء لبنان الأكثر فقرًا، وعلى الرغم من ترحيب السكان بهم إلّا أن مشكلات طائفية حصلت في عدة مناطق يوجد فيها السوريون.[33] يضاف إلى ذلك أن الحكومة اللبنانية رفضت بشكل قاطع بناء مخيمات

للاجئين السوريين، على الرغم من النصائح والخطابات المتكررة للمنظمات الدولية، وذلك بحجّة أن بناء مخيمات لهم سيكون بمثابة اعتراف بإمكانية بقاء السوريين إلى أجل غير محدّد في لبنان، كما هو حاصل في استمرار بقاء الفلسطينيين[34]، كما فرضت الحكومة اللبنانية إجراءات مشددة عديدة للحدّ من تدفّق السوريين، ولاسيما في مجال التأشيرات، وأعلنت أنه لن يسمح للسوريين باللجوء إلى لبنان إلّا في حالات إنسانية استثنائية، وأنّ اللاجئ السوري المسجّل في لبنان سيفقد صفة اللجوء في حالة زيارته سوريا.[35]

على الرغم من أن مصر تعدّ من البلدان المصدّرة للمهاجرين إلّا أنّها أيضًا إحدى الدول العربية التي استقبلت لاجئين ومهاجرين من الدول العربية التي تمر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، إذ استقبلت موجات مختلفة من الهجرة، سواء الشرعية أم غير الشرعية، من الفلسطينيين والعراقيين والسوريين واليمنيين والصوماليين والسودانيين، فضلًا عن الإرتيريين والإثيوبيين.[36] بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ما يقرب من 42.974 لاجئًا، وبلغ عدد العراقيين ما يقرب من 150.000 عراقيّ.[37] وتزايدت أعداد اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر في عام 2017 فوصل إلى 209.393 لاجئًا بحسب إعلان المفوضية السامية في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكان نصيب السوريين هو الأكبر بينهم، حيث بلغت نسبتهم 54 ٪، تلاهم السودانيون بنسبة 17 ٪، تلاهم الإثيوبيون بنسبة 7 ٪، تلاهم الإرتيريون بنسبة 5 ٪، تلاهم مواطنو جنوب السودان بنسبة 4 ٪، ثم الصوماليون بنسبة 3 ٪، والباقي من جنسيات أخرى. وجلّ هؤلاء اللاجئين يقيمون في القاهرة والإسكندرية ومحافظة الشرقية، ولكن في الواقع من الصعب وضع تقديرات حقيقية لعدد اللاجئين في مصر، وذلك لوجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، يقيمون فيها بشكل مؤقت، بانتظار فرصة انتقالهم إلى أوروبا.[38] إضافة إلى ذلك لا توجد في مصر مخيمات للاجئين والمهاجرين كما هو الحال في الأردن ولبنان وسوريا.

اعتمدت الأردن "سياسة الأبواب المفتوحة" مع السوريين ومنحتهم الحماية وأعفي السوريون من الحصول على تأشيرة الدخول أو تصريح الإقامة ومنحت الأردن اللاجئين السوريين من خارج المخيمات الحقّ في حصولهم على الرعاية الصحية والتسجيل في المدارس العامة

– دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: يوجد في دول هذا المجلس ما يقرب من 112.116 لاجئًا فلسطينيًّا، وما يقرب من 150 ألف عراقي،[39] واستقبل كلّ من السعودية والإمارات ما يقرب من 100 ألف سوري لكلّ منهما، على الرغم من عدم إعلان ذلك رسميًّا، كما استقبلت الكويت وقطر أعدادًا أخرى من السوريين، وتشير التقارير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قدمت مساعدات إنسانية منذ بداية الصراع في سوريا، بحيث قدمت الكويت 933 مليون دولار، والسعودية 594 مليون دولار، والإمارات 403 ملايين دولار،

وقطر 233 مليون دولار، وسلطنة عمان 23 مليون دولار، بينما قدّمت البحرين 3 ملايين دولار.[40] كما تستضيف دول مجلس التعاون أعدادًا كبيرة من المهاجرين لأسباب اقتصادية.

فضلًا عن ذلك فإن الدول المذكورة ليست هي الدول الوحيدة المستقبلة للاجئين، بل هناك دول أخرى فيها لاجئون، ولكن بصورة أقل، مثل دول المغرب العربي، وتعدّ سوريا في صدارة الدول العربية التي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين قبل أن تصبح الدول العربية الأولى الطاردة لمواطنيها.

رابعًا: آثار الهجرة واللجوء في المنطقة العربية وتداعياتها

يواجه المهاجرون واللاجئون مخاطر جمة في أثناء فرارهم أو هجرتهم وعلى الأغلب تكون هجرتهم بطرق غير شرعية وتتمثل هذه المخاطر في إمكانية خروجهم سالمين من بين الهجمات العسكرية والصراعات المسلحة أو الاعتداء عليهم وتعرّضهم للابتزاز والسلب أو الأسر

تترتّب على ظاهرتي أو مشكلتي الهجرة واللجوء آثار وسلبيّات جمّة تتحمّل أعباءها الدول العربية، ويمكن إيجاز أهمّها وفق ما يأتي:

مخاطر الخروج: يواجه المهاجرون واللاجئون مخاطر جمة في أثناء فرارهم أو هجرتهم، وعلى الأغلب تكون هجرتهم بطرق غير شرعية، وتتمثل هذه المخاطر في إمكانية خروجهم سالمين من بين الهجمات العسكرية والصراعات المسلحة، أو الاعتداء عليهم، وتعرّضهم للابتزاز، والسلب أو الأسر، أو الاستغلال من قبل جماعات وعصابات التهريب، أو مرورهم بطرق غير آمنة تعرضهم للمخاطر كالغرق.[41]

مشكلات التكيّف: أدّت الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين إلى الأردن ولبنان إلى إرهاق آليات التكيّف مع الأزمة، وتزايد المخاوف القائمة على الهوية، واحتمالية الإخلال بالتوازن العرقي أو الطائفي أو الهوياتي، إذ تذهب توجهات ومواقف صانعي القرار في البلدين صوب التوق أو السعي إلى التخلص من أزمة اللاجئين هذه، أو إعادتهم إلى بلدانهم، وهذا التوجّه كان له دوره في إنتاج سياسيات تقييد حركة اللاجئين، وتقليص الحماية الخاصة بهم، وفرض الشروط والضوابط على بقائهم.[42] وهو ما ينعكس سلبًا على الطرفين: اللاجئين من جهة والجهات المضيفة من جهة أخرى.

أزمة الخدمات: أثّرت زيادة الطلب والاحتياجات بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين في إمكانية الوصول إلى الخدمات، ولاسيّما التعليم والسكن والرعاية الصحية، وفاقمت هذه الزيادة السكانية التحدّيات الهيكلية المستفحلة التي تعانيها البلدان المستقبلة أصلًا، وتشمل هذه التحدّيات الانكماش الاقتصادي في كل من الأردن ولبنان، والتحدّيات ذات الصلة بالخدمات المختلفة، لعلّ أهمّها أزمة السكن، وارتفاع الإيجارات، وأزمات في المياه والكهرباء، وأزمات المدارس، وقطاع التعليم.[43]

مشكلة البطالة: تشير العديد من التقارير إلى أنّ نسبة أكثر من 51 ٪ من اللاجئين خارج المخيمات في الدول العربية تشارك في سوق العمل بصفة عمال ذوي مهارات منخفضة (البناء، التجارة، الزراعة، الصناعة، وغيرها)،[44] كما أنّ أجورهم تكون على الأغلب أقل من أجور العاملين من مواطني بلدان الاستقبال، ولاسيّما في لبنان والأردن، وغيرهما من الدول العربية، وهذا زاد من معدلات البطالة في هذه الدول التي تعاني أصلًا قلّة الوظائف وفرص العمل.

استنزاف الكفاءات: تؤدّي الظروف الصعبة والصراعات السياسية والمسلّحة إلى هجرة العديد من أصحاب الشهادات العليا والكفاءات العلمية والمهنية إلى خارج أوطانهم، وربما الاستقرار هناك أيضًا، ولاسيّما من يحصلون على فرص عمل تناسب مؤهلاتهم، وهذا يشكّل خسارة على البلد الأصلي لرأس المال البشري، واستنزاف العقول والخبرات، وما يؤديه ذلك من إنقاص فرص النمو، وتراجع قدرات الإنتاج والعمل.[45]

تغيير المسارات: تتسبّب موجات النزوح واللّجوء لأعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في عملية دفع وتغيير للمسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل دولة من الدول المعنية على حدة، وكذلك للمنطقة بشكل عام، فالتهجير القسري والتبادل السكاني القائم على أسس إثنية وطائفية يؤديان إلى إعادة تشكيل الخرائط السياسية في بلدان النزوح، مثل العراق وسوريا واليمن، ويهدّد بتفويض النظم الاجتماعية والسياسية في دول الاستقبال، مثل الأردن ولبنان، يضاف إلى ذلك حفز المجتمعات المحلية نحو العسكرة والتسلح؛ لتوفير حماية لأنفسها، كما أدت أزمات الهجرة واللجوء إلى نشوء طبقة دنيا جديدة من المواطنين المفقرين يمكن أن تنشأ منهم أجيال ناقمة على الأوضاع، وقد تحرم من الحصول على فرص التعليم المناسب، وقد يكونون عرضة لأفكار التطرف أيضًا.[46]

أوضاع المخيمات: يقيم اللاجئون في مخيمات أو مستوطنات، ويعيشون في أوضاع طويلة الأمد، وهي معزولة عن المجتمعات المحيطة، ويعتمدون فيها على المساعدات الإنسانية من الناحية الفعلية، وتعدّ العديد من المخيمات في لبنان والأردن أشبه بـ"الجزر الأمنية"، وتعامل كحيز استثنائي، ومختبر لإجراء التجارب على كيفية السيطرة والمراقبة.[47]

مخاوف الاستيطان الدائم: تبدي حكومات الدول المضيفة للاجئين خشيتها من احتمالية استيطان واستقرار اللاجئين السوريين والعراقيين واليمنيين والليبيين والصوماليين والسودانيين، كما حصل مع استمرار لجوء الفلسطينيين منذ أكثر من ثمانية عقود من دون أن يتوصّل إلى حل لقضيتهم يضمن عودتهم إلى فلسطين، وانعكست هذه المخاوف على ما توفّره هذه الحكومات من مساعدات وخدمات تصل إلى الحد الأدنى، حتى لا يكون لديهم حافز للبقاء، وهو ما أثّر سلبيًا في الطرفين.[48]

ضغط الأعداد: من تعقيدات مشكلة اللاجئين على الدول المضيفة أن أعدادهم في بعض من هذه الدول، وبخاصة الأردن ولبنان- اقترب من ثلث أو نصف عدد سكان الدول المستقبلة، أو تشكل نسبة مرتفعة مقارنة بعدد سكانها، وما يترتّب على ذلك من ضغوط سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية على الحكومات والمجتمعات في هذه الدول.[49]

تنامي شبكات التهريب: أدّى ازدياد حالات وموجات الهجرة واللجوء في ظلّ جدلية الرفض القانوني والطلب الاقتصادي إلى بروز جماعات وشبكات لتهريب ونقل الراغبين بالهجرة واللجوء، وبشكل خاصّ إلى الدول الأوروبية وأستراليا، وأصبحت هذه الشبكات من المهربين عابرة للدول والقارات، ولها مصالحها ومراكزها في دول الإرسال والعبور والاستقبال، ويتورّط فيها الكثير من الأشخاص لما تدرّه أعمالها من أموال، وهذه الشبكات تمثّل تحدّيًا كبيرًا أمام الدول والأفراد والجماعات؛ لما تسببه من أضرار بأمن الدول وسياساتها، إضافة إلى ما تقوم به من أعمال استغلال للاجئين تصل إلى بيعهم أو خطفهم أو ابتزازهم أو استغلالهم في تجارة الدعارة والمخدرات.[50]

خامسًا: حلول مقترحة

تحتاج أي ظاهرة أو مشكلة إلى وضع الحلول المناسبة لها، ابتداءً من معالجة أسبابها، ووصولًا إلى معالجة واحتواء نتائجها وتداعياتها، كذلك الحال بالنسبة لمشكلتي الهجرة واللجوء اللتين تشهدهما المنطقة العربية، إذ يمكن وضع مجموعة من الحلول المقترحة التي يتوقّع أنها كفيلة بمعالجة هذه المشكلة، ولعلّ أهمّها ما يأتي:

1 - أن يتحمّل المجتمع الدولي مسؤوليته في حلّ النزاعات والصراعات الدائرة، وإحلال السلام في الدول العربية، ولاسيّما الصراع في سوريا واليمن وليبيا والعراق والسودان، إذ إن من الضروري معالجة أسباب مشكلة الهجرة واللجوء، وهذا كفيل بمعالجة هذه المشكلة، ومن هنا تأتي أهمية استخدام المنظمات الدولية الفاعلة والقوى العالمية المؤثّرة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسائل تأثيرها لوقف هذه الصراعات، ووضع الحلول لها، فإذا لم توضع الحلول المناسبة لصراعات المنطقة فإن أزماتها وتداعياتها ستبقى مؤثرة في الوضع الجيوسياسي والإنمائي والإنساني وفي الهجرة واللجوء باعتبارها أهمّ ملفات ومشكلات المنطقة في قادم الأعوام.[51]

2 - توفير الحماية الدولية للاجئين عبر المزيد من التعاون العربي والدولي، وعقد وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، وتوفير الخدمات لهم، وعدم التمييز بينهم وبين المجتمعات المحلية، وتحقيق تكافؤ الفرص، وهذا يتطلب أيضًا أن تدخل الدول العربية في نطاق المعاهدات الخاصة بحماية اللاجئين التي لاتزال معظم الدول العربية تتجاهلها، ولم توقّع عليها.[52]

3 – في حال التوصل إلى حل معين لأيّ من الصراعات في الدول العربية فإنه ينبغي وضع أنسب الطرق لحماية اللاجئين الذين يعادون إلى مناطقهم، والحيلولة دون تعرضهم لأيّ أعمال انتقامية من قبل طرفي الصراع، وأن يكون هناك ضمان عدم تعرضهم للأذى أو الخطر، مع الالتزام بضمان أمنهم عبر إيكال مهمّة حمايتهم لقوة دولية تحقّق الاستقرار، حتى لو استدعى ذلك فرض منطقة حظر جويّ على مناطق الصراع، والتأسيس لمناطق آمنة، ومنزوعة السلاح.[53]

4 – إن أغلب اللاجئين والمهاجرين يتّجهون إلى خارج بلدانهم؛ لأنّهم يعانون ظروفًا إنسانية صعبة في بلادهم، والسبيل الأنجع لوقف هجرتهم يكمن في توفير الحياة الكريمة لهم في بلادهم، من خلال برامج التنمية والضمان الاجتماعي، واعتماد السياسات المختلفة الكفيلة بتوفير الخدمات لكل المواطنين، وتلبية احتياجاتهم، وتحسين مستوياتهم المعاشية.[54]

5 – أن تستعدّ الدول المضيفة للاجئين لحالات نزوح طويلة الأمد لهم داخل حدودها، بانتظار التوصل إلى تسويات سياسية في المستقبل، ومن هنا يجب على هذه الدول أن تكون سياستها أبعد من الجانبين الإنساني والأمني فقط، فمن شأن منح اللاجئين حقوقهم الاقتصادية والسياسية أن يقطع شوطًا طويلًا في التخفيف من معاناتهم.[55]

6 – يمكن التصدي لهجرة الكفاءات من خلال تحقيق متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوفير المستلزمات المطلوبة لاستمرارهم داخل البلاد، وتوظيف قدرات هذه العقول في مجالات تخصصاتها، والاستفادة منها قدر الممكن.

7 – أن تعتمد الدول العربية بشكل فردي أو جماعي برامج توعوية عن مدى خطورة الهجرة غير الشرعية، ترافق اعتماد إستراتيجيات متكاملة لمكافحتها، من خلال توفير بيئة حاضنة للمواطنين تركز على عدة أسس، منها: التوعية وبناء القدرات، والحماية، وتفعيل الإطار التسريعي، ودعم التنمية،[57] وهذه تخص الهجرة غير الشرعية، أمّا اللجوء فهو نتيجة لظروف اضطرارية لا تجدي معها التوعية؛ لكونها تخصّ حياة الأفراد والجماعات وأمنهم.

8 – توفير الحماية للمهاجرين واللاجئين، ولاسيّما الأطفال من المخاطر التي يتعرضون لها عن طريق: تيسير العودة، وتوفير برامج التوعية النفسية والاجتماعية لهم ولذويهم، إضافة إلى توفير الحوافز الاقتصادية الملائمة للحدّ من هذه الظاهرة؛ لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأطفال وأسرهم.

9 – التعاون بين الدول العربية كافة، بحيث يكونون شركاء متكاملين للتعاطي الفاعل مع الهجرة غير الشرعية، من خلال تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات التهريب بجهود أمنية مشتركة.[57]

10 –أن تكون هناك جهود عربية دولية لمساعدة اللاجئين والمهاجرين قسريًّا بالوسائل والسبل كافة، وتقديم الخدمات المطلوبة لهم إلى حين ضمان عودتهم المناسبة إلى بلدانهم.[58]

الخاتمة

إنّ مشكلة الهجرة –ولاسيّما القسرية– واللجوء التي أصبح الملايين من أبناء الدول العربية يعانونها– تعدّ من أكثر القضايا تعقيدًا وتأثيرًا، وهذا التعقيد يأتي من صعوبة التعاطي مع جذورها أوّلًا؛ لاختلاف أسبابها أو أطرافها، ولصعوبة تحمل تكاليفها على الدول المصدّرة والمستقبلة لهؤلاء اللاجئين، أما تأثيرها فكبير وله تداعيات كثيرة، ولا تقتصر هذه التداعيات على الدول العربية فحسب بل تمتد إلى الدول والمناطق المحيطة، وحتى البعيدة من المنطقة العربية، إذ تحملت تركيا عبئًا كبيرًا نتيجة استقبالها موجة كبيرة من اللاجئين السوريين تقدر بـ4 ملايين لاجئ سوري، استمرّت منذ عام 2011، وأعدادًا أخرى من العراقيين والمصريين والليبيين.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنّ المنطقة العربية –ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي– تحتوي على مهاجرين من الدول العربية والآسيوية بالملايين، لكن هجرتهم طوعية، وبشكل قانوني، وتأتي مصر بالدرجة الأولى، من حيث عدد مواطنيها المهاجرين للعمل في دول الخليج العربي؛ أي أنّ هجرة هؤلاء المهاجرين لأسباب اقتصادية على الأغلب.

كما لا يفوتنا التنويه أن سوريا كانت من الدول المستقبلة للاجئين والمهاجرين الفلسطينيين والعراقيين، الذين كانت هجرتهم ولجوؤهم لأسباب أمنية وسياسية، وكانت فيها مخيمات كبيرة للفلسطينيين الذين أصابتهم "فتنة" الثورة السورية، فانشقّوا بين مؤيّد للمعارضة ومؤيّد للنظام، وهذا انعكس عليهم سلبًا، فتشرّد منهم الآلاف، وهجّروا من جديد.

وعلى الرغم من تعقيد أزمة الهجرة واللجوء إلّا أن حلّها ليس بمستحيل، بل الحل يحتاج إلى جهود فاعلة ورغبة دولية؛ لمعالجة أسباب هذه الأزمة، ثم معالجتها بشكل نهائي، أو معالجة أغلب تداعياتها، أو آثارها السلبية.

الهوامش والمصادر :

1. - سعاد لعلي، "الهجرة غير الشرعية وسبل وآليات مكافحتها في منطقة المتوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2016/2015، ص18.
2. - المصدر نفسه، ص17.
3. - عبد النور بلميمون، "تحديات الهجرة جنوب- شمال... أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص15.
4. - أحمد محمد هشام السيد، "الإعلام والهجرة غير المشروعة"، المؤتمر العلمي الرابع "القانون والإعلام"، جامعة طنطا، كلية الحقوق ، طنطا، 23-24 أبريل، 2017، ص6.
5. - كريم أحمد، أسباب الهجرة، موضوع، 8 فبراير 2018، في: http://v.ht/1sjEl
6. - أحمد محمد هشام الريس، مصدر سبق ذكره، ص6.
7. - حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)، مركز الإعلام الأمني، بلا تاريخ، ص5.
8. - انظر: أحمد محمد هشام الريس، مصدر سبق ذكره، ص6.
9. - انظر: خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013،ص30-32.
10. - المصدر نفسه، ص33.
11. - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "اللاجئون" و"المهاجرون" أسئلة شائعة، 15 مارس 2016، في: 56ee7ddb6.html/3/http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016
12. - انظر: ساعد رشيد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص61-62.
13. - الأمم المتحدة، الإسكوا، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، (بيروت: 2015)، ص18-19.
14. - المصدر نفسه، ص19.
15. - مها يحيى، اللاجئون والفوضى الإقليمية العربية، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الاوسط، تشرين الثاني نوفمبر، 2015)، ص9.
16. - عبدالرحمن أياس، "الهجرة من المنطقة العربية بعد "الربيع العربي" والأزمة الاقتصادية العالمية"، مجلة عمران، العدد3، (الدوحة: شتاء 2013)، ص245.
17. - أحمد محمد هشام الريس، مصدر سبق ذكره، ص11.
18. - انظر: غادة حلمي، "أبعاد الهجرة غير الشرعية في الدول العربية"، مجلة آفاق عربية، العدد الأوّل، (القاهرة: مارس 2017)، ص18-19.
19. - عبد الحافظ الصاوي، أسباب تزايد الهجرة غير الشرعية لأوروبا، مجلة المجتمع، 2015/2/16، في: http://v.ht/z0zC

20. - ساعد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص59-60.
21. - أمينة زكي، أسباب الهجرة ونتائجها وكيفية الحد منها، 2017/12/19، في: http://v.ht/4s4mv
22. - انظر: تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مصدر سبق ذكره، ص18.
23. - انظر: ساري حنفي، "الهجرة القسرية في الوطن العربي: إشكاليات قديمة جديدة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 427 (بيروت: أيلول/ سبتمبر 2014)، ص77.
24. - للمزيد انظر: مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، قضايا عربية... كيف تؤثر قضايا اللجوء الهجرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات العربية، 2017/10/4، في: http://v.ht/tZxV
25. - للمزيد انظر: إبراهيم دراجي، "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي: اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم ومعالجتها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض، 3-2011/10/4 ، ص5.
26. - مها يحيى، مصدر سبق ذكره، ص19-20.
27. - إبراهيم دراجي، مصدر سبق ذكره، ص5.
28. - ويليام يونغ وآخرون، امتداد الصراع في سوريا، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2014)، ص49-50.
29. - انظر: أحمد صابر المنسي، "مستقبل اللاجئين السوريين في الأردن"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط "المجتمع الدولي: الفرص والتحديات"، جامعة اليرموك، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، عمان، 2018، ص175.
30. - إبراهيم دراجي، مصدر سبق ذكره، ص5.
31. - مها يحيى، مصدر سبق ذكره، ص18-19.
32. - أماني بهجت، العالم العربي: كيف أصبحت المنطقة بأكملها بقعة لجوء؟، أنفاس بريس، 2015/8/21، في: https://anfaspress.com/news/voir/24375-2015-08-21-11-03-42
33. - انظر: ويليام يونغ وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص37-38.
34. - مها يحيى، مصدر سبق ذكره، ص19.
35. - انظر: جاستن صالحاني، لبنان ومعضلة اللاجئين، مركز كارنيغي، 2015/1/16، في: http://carnegieendowment.org/sada/57736
36. - مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره.
37. - إبراهيم دراجي، مصدر سبق ذكره، ص5.
38. - مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره.
39. - إبراهيم دراجي، مصدر سبق ذكره، ص5.
40. - محمد أحمد (أعداد)، أزمة متصاعدة: كيف يتعامل المجتمع الدولي مع مشكلة اللاجئين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2013/11/10، في: http://v.ht/kCKM
41. - أبو بكر الدسوقي، اللاجئون في الشرق الأوسط.. إشكاليات بلا حلّ، السياسة الدولية، 2017/1/11، في: http://www.siyassa.org.eg/News/11963.aspx
42. - مها يحيى، مصدر سبق ذكره، ص18.
43. -انظر: مها يحيى، مصدر سبق ذكره، ص23-24.
44. - انظر: منتدى الاقتصاديين العرب، أزمة الهجرة السورية: تشكيل نموذج تنموي لما بعد النزاع، 2016/5/9، في: http://v.ht/Kbu4
45. - انظر: بلميمون عبد النور، مصدر سبق ذكره، ص31.
46. - مركز كارنيغي للشرق الأوسط، جذور أزمة اللاجئين في أوروبا، 2015/10/1، في: https://carnegie-ar-pub-61585/01/10/mec.org/2015
47. - ساري حنفي، مصدر سبق ذكره، ص77.
48. - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ديموغرافيا متحركة: لماذا ترفض بعض الدول العربية إقامة مراكز إيواء للاجئين؟، 2017/12/10، في: http://v.ht/wh9f
49. - وليد محمود عبدالناصر، تحوّلات ذات دلالة في قضية اللاجئين العرب، جريدة الحياة، 5 نوفمبر

2015.

50. - هاني سليمان، نحو فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/10/4، في: http://www.acrseg.org/40363

51. - تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، مصدر سبق ذكره، ص18.

52. - غادة حلمي، مصدر سبق ذكره، ص119-120.

53. - ويليام يونغ وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص50.

54. - عادل عامر، الهجرة غير الشرعية في الوطن العربي، دنيا الوطن، 2018/4/13، في: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/326384.html

55. - مها يحيى، مصدر سبق ذكره، ص32.

56. - انظر: مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره.

57. - غادة حلمي، مصدر سبق ذكره، ص120-121.

58. - انظر: محمد أحمد (أعداد)، مصدر سبق ذكره.